تفعيل الصناعة الليبية ضرورة لاستتباب الامن وتحقيق التقدم

عبد الحميد الصاف

منذ اليوم الأول لسقوط النظام الدكتاتوري أخذت الإدارة المدنية تمارس سياسة أمنية واقتصادية غامضة ومختلفة تماماً عما كانت تعد العراقيين به حول العمل على استتباب الأمن والاستقرار وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطنين وغير ذلك من الوعود الكثيرة حول الديمقراطية وإعادة الاعمار. ولكن الذي حصل، على مدى أكثر من عام، كان يتمثل بمواقف وسياسات غير مفهومة الأهداف وغير واضحة المعالم، تميزت بالتعالي وطغت عليها نزعة الهيمنة والاستهانة بآراء وملاحظات العراقيين وقواهم السياسية المنظمة.

قد يكون السقوط السهل والسريع للنظام البائد، بسبب عدم وجود مدافعين جادين عنه، فاجأ قادة البنتاغون والإدارة الأمريكية المؤقتة والانفراد في اتخاذ القرارات ورسم السياسات التي كانوا، هم وحدهم، يرونها صالحة لمعالجة أوضاع العراق المتشابكة، وحل مشاكله الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة.

وبالرغم من تتابع الفشل تلو الفشل الذي رافق سياسة الولايات المتحدة في العراق، وبالرغم مما نتج عن ذلك من احداث مؤلمة، وخسائر بشرية ومادية كبيرة، فأن السياسة الأمريكية ظلت قاصرة عن فهم طباع العراقيين وتركيبة مجتمعهم السكانية المتآلفة منذ قرون عديدة.

ومما زاد توتر العلاقات بين قوات وإدارة الاحتلال وبين الناس في العراق، بفئاتهم وشرائحهم الاجتماعية المختلفة، ان هذه الإدارة، أو القائمين على رأسها، لم يفكروا جدياً بإعادة النظر بسياساتهم ومواقفهم، ولم يكلفوا أنفسهم عناء دراسة أسباب التدهور الأمني والاقتصادي، ولا حتى معرفة حاجات العراقيين الحياتية واولوياتهم اليومية، ولهذا استمرت إدارة السفير بريمر على اصدار تعليمات وتوجيهات وأوامر سياسية وأمنية واقتصادية، بشكل يومي ولم تتضمن إضافة إلى المؤتمرات الصحفية المتلاحقة التي اعتبرها العراقيون غير مقنعة ولم تتضمن جديداً ملموساً إلى ما سبق الحديث عنه من وعود بالاستقرار والتقدم الاقتصادي وإعادة الأعمار.

لقد كانت القوى المعارضة للنظام البائد، بكل توجهاتها الوطنية والديمقراطية والدينية والقومية التقدمية، توصلت في مؤتمراتها المتعددة إلى الخطوط العريضة للسياسات المناسبة التي ينبغي ان تتبع بعد تصفية النظام الدكتاتوري. لكن الإدارة المدنية المؤقتة أهملت، بل تجاهلت كل ما اتفق عليه في مؤتمرات المعارضة التي انعقدت داخل العراق وخارجه، برغم أنها كانت تعقد بمشاركة مباشرة من الولايات المتحدة ومن عدد من الدول الحليفة لها. فقد رفضت، هذه الإدارة، اول ما رفضت عقد مؤتمر وطني واسع يضم كافة اطراف المعارضة لبحث الأوضاع السياسية والاقتصادية وشكل إدارة الدولة وهيكلها الجديد. ومن ذلك مثلاً الإجراءات الاقتصادية العملية الكفيلة بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين والاجراءات العملية للحفاظ على أمن البلاد وممتلكات المجتمع العامة، وبالتالي كيفية اعادة اعمار ما خربته سياسات النظام وحروبه العبثية.

واهملت الأدارة المدنية المؤقتة حماية الحدود من تسلل الأرهابيين الأجانب.

ولم تتخذ أي اجراء ملموس لوقف تدفقهم على البلاد، ولم تلزم دول الجوار بغلق حدودها كما تقضي بذلك المواثيق والأعراف الدولية. فكانت هذه الدول تبرر مواقفها، اما بعدم قدرتها على غلق الحدود لطولها، أو لأن القيام بمثل هذا العمل يعني خدمة للاحتلال وهي لا تريد تقديم مثل هذه الخدمة المجانية للمحتلين. وفي احيان كثيرة تظهر مبررات عدم غلق الحدود واضحة في أجهزة اعلام هذه الدول، حيث تقول صراحة بأن غلق الحدود من شأنه اضعاف (المقاومة القومية) أو (الاسلامية) ما دامت هذه (المقاومة) تحارب الاحتلال كما يزعمون.

ومما زاد الأمر سوءاً أن الأدارة المدنية المؤقتة، برئاسة السفير بريمر، ظلت غير مهتمة بتوجيه طائراتها الحربية لمراقبة الحدود ومنع المتسللين منها. أو الحد من عمليات التهريب التي نشطت، أو عمليات الاتجار غير المشروع بالبضائع والسلع والمواد الضرورية لحياة المواطن العراقي مما كان له اثر مدمر على اقتصاد البلاد، فقد ظلت هذه الطائرات تحوم فوق المدن، متوهمة ان (حومانها) بهذا الشكل يمكن ان يخيف الأرهابيين ويردع المجرمين عن القيام بأعمالهم الشريرة. وها هي الأدارة المدنية تتلقى اليوم نتائج سياستها المتغرطسة وحساباتها الخاطئة، والتي سببت لشعبنا أيضاً خسائر فادحة واضرارا مؤلمة كان يمكن تلافيها بالحكمة والتواضع.

اما موقف الادارة المدنية ورئيسها السفير بريمر، من عصابات القتل والنهب والحرق والتخريب، فلم يكن مفهوماً. فقد كانت مثل هذه الجرائم ترتكب امام انظار قوات الاحتلال.

بل كانت البنى التحتية تدمر في وضح النهار دون ان يحرك جنود الاحتلال ساكنا لوقفها. وإذا ما طلب منهم ذلك يأتي الجواب جاهزاً (نحن لسنا شرطة، بل قوات عسكرية محاربة). كان ذلك لا يحصل بعد ان قرر السفير بريمر حل الشرطة العراقية من دون دراسة موضوعية، ومن دون توفير البديل المناسب. ومنذ بداية سقوط النظام المباد لم تتخذ تدابير وقائية ملموسة لمكافحة الجريمة وعمليات لتخريب الاقتصادية ونهب المصارف الحكومية وغير الحكومية ودوائر الدولة وغيرها. ومن تلك التدابير كان اللازم مثلاً، اعلان منع التجوال ولو لبضعة أيام، للحد من الفوضى والعبث بشبكات الكهرباء والماء والهاتف وغيرها من مؤسسات الدولة الخدمية والإنتاجية.

ونتيجة لهذا النمط من السلوك اللاابالي، وحب الانفراد باتخاذ القرارات، عاشت بلادنا سنة كاملة في حالة أرباك اقتصادي وامني. وصار المواطن لا يعرف ماهو الثابت وما هو غير الثابت في سياسة الإدارة المدنية المؤقتة. ففي كل يوم تعلن قرارات تتعلق بحياة وأمن المواطنين، ولكن في يوم آخر تصدر غيرها، وهي تختلف في الشكل والمضمون عن سابقاتها، ومن ذلك مثلاً اصدر السفير بول بريمر قانون الاستثمار الأجنبي دون حتى الاستئناس بآراء وتصورات المختصين العراقيين بشأنه، كما أصدر قانوناً خاصاً بخصخصة الاقتصاد العراقي جملة وبصورة شاملة. لقد جاء في ذلك القانون ما يعني بيع القطاع الحكومي العام، ارضا وبناء، ولكل من يتقدم للشراء، ما دام يمتلك الأموال الكافية.

وهنا لم يفكر السيد بريمر، أو ربما لا يدري، بحقيقة ان لا احد من رجال الاعمال العراقيين، صناعيين أو تجاراً أو مقاولين، قادر على شراء ولو ١٠٪ من مشروع واحد من المشاريع الصناعية المائة الكبرى التي تملكها الدولة. ومن ثم اراد السفير بريمر من هذا القانون، أو القرار، تهيئة الفرص للشركات الاجنبية لتكون لها حصة في ارض العراق، وليتم كذلك تسريح أكثر من مائة الف عامل من الذين يعملون في هذه المشاريع، ليضيفوا اعداداً جديدة إلى حجم البطالة الذي اخذ يكبر بعد الحرب.

ان توفير العمل الدائم والمنتج يسهم كثيراً في استقرار الأوضاع الأمنية والنفسية في البلاد، وان تفعيل هذه المصانع وجعلها منتجة يساعد بالتأكيد على الازدهار والتقدم المنشود.

ولكن بدلاً من الاستعجال في سياسة الخصخصة، وفرض اقتصاد السوق الخالي من الضوابط والقوانين الحاكمة، كان الأجدر بالسيد بريمر التحلي بالشفافية والوضوح، وعرض ما يريد تنفيذه على المتخصصين العراقيين لاستطلاع آرائهم بذلك، خاصة ان سلطته في العراق مؤقتة. ولكنه، وعلى وفق مبدأ الانفراد باتخاذ القرار، قرر فتح ابواب العراق واسواقه لكل نوع من البضائع، الصالح منها وغير الصالح، ومن أي منشأ جاءت. لقد كان ذلك التوجه غير المدروس جيداً بمثابة هدية ارادت إدارة السيد بريمر تقديمها لمن تريد كسبهم إلى جانبها، ولكنها هدية على حساب مصلحة العراق. فنتيجة لمثل هذه السياسة الاقتصادية الخاطئة، وغير المعتمدة حتى في أكثر الدول انفتاحاً اقتصادياً، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، توقفت الصناعات العراقية عن العمل والإنتاج، سواء منها صناعات القطاع العام أو الخاص. وجرى اغراق عشوائي للسوق المحلية ببضائع معظمها مجهولة المنشأ، وغير خاضعة للسيطرة النوعية، أو مستعملة، وكذلك غير مشمولة بتعرفة الجمارك والرسوم والضرائب، ومن الواضح ان هذا النوع من الانتاج يشكل ضرراً على اقتصاد البلاد ويعطل نموها ويستنزف ما فيها من عملات أجنبية. وليس هذا فقط هو السيئ في مثل هذه السياسة، بل الأسوأ هو تحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي، لا يحترم العمل ولا يثق بالإنتاج المحلي.

عمليات أعمار العراق وارتفاع أسعار النفط حولت العجز إلى فائض

نتائج مشجعة للاقتصاد الإماراتي خلال ٢٠٠٣

أوضح التقرير السنوي لمصرف الامارات المركزي أن فائض الميزان التجاري ارتفع خلال عام ٢٠٠٣ بنسبة ٣٧,٥ بالمائة ليصل إلى نحو ٧٤ مليار درهم بسبب زيادة حصيلة صادرات القطاع الهيدروكربوني والصادرات الاخرى فضلاً عن أنشطة إعادة التصدير إلى نحو ٢٤٢ مليار درهم مقابل نحو ١٩٢ مليار درهم عام ٢٠٠٢ مما حقق الفائض رغم ارتفاع إجمالي الواردات بنسبة ٢١,٨ بالمائة لتصل إلى نحو ١٦٨ مليار درهم. ولفت الانتباه إلى أن رصيد الحساب الجاري ارتفع بنسبة ٨٤,٦ بالمائة عما كان عليه عام ٢٠٠٢ ليصل إلى نحو ٢٣ مليار درهم.

وأظهرت تقديرات المصرف الاولية لبنود ميزان المدفوعات خلال العام الماضي تحقيق فائض بلغ ٤ مليارات و٧٠٠ مليون درهم فيما كان عام ٢٠٠٢ قد شهد عجزاً بلغ مليار و ٥٠٠ مليون درهم ليكون اجمالي القيمة المضافة في ميزان المدفوعات خلال العام الماضي ستة مليارات ومائتي الف درهم (حوالي مليارين ومائتي مليون وثمانمائة وستة عشر الف دولارً أمريكيً).

واشاد التقرير ضمناً بسياسات الحكومة في تنويع مصادر الدخل من خلال تهيئة البيئة المواتية للقطاع الصناعي ومساهمة المصرف الصناعي في توفير التمويل بشروط مناسبة حيث ادت هذه السياسات إلى استمرار تصاعد قيمة الصادرات السلعية خلال السنوات الاخيرة لتصل العام الماضي إلى نحو ١٠ مليارات درهم بزيادة نحو ١٣,٥ بالمائة عن ٢٠٠٢ بينما ارتفعت صادرات المناطق الحرة إلى أكثر من ٤١ مليار درهم مقابل نحو ٣٠ مليار درهم وقيمة إعادة التصدير شاملة الذهب غير النقدي بنسبة ٢١,٨ بالمائة لتصل إلى ٨٢ مليار درهم موضحاً أن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة مصدره مساهمة موانئ الدولة في عمليات إعادة اعمار العراق.

واكد التقرير أن الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة أرتفع بنسبة ٧ بالمائة ليصل إلى نحو ٢٤٢ مليار درهم حيث بلغت الزيادة في ناتج القطاعات غير البترولية نحو ٥,٢ بالمائة وناتج قطاع البترول الخام والغاز الطبيعي نحو ١٣,٨ بالمائة الأمر الذي أدى إلى زيادة القيمة المضافة لهذا القطاع إلى نحو ٥٥ مليار درهم مقابل ٤٨ مليار درهم عام ٢٠٠٢ وارتفاع مساهمته في إجمالي الناتج إلى ٢٢,٦ بالمائة مقابل ٢١,٢ بالمائة.

وأضاف التقرير أن السياسات الاقتصادية المناسبة التي أتبعتها الحكومة انعكست إيجاباً على قطاع المشروعات المالية وغير المالية حيث وصلت قيمة القطاع غير البترولية إلى نحو ١٨٧ مليار درهم عام ٢٠٠٣ مقابل ١٧٨ مليار درهم عام ٢٠٠٢ بينما بقيت مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية غير البترولية على حالها خلال عام ٢٠٠٣ باستثناء قطاع الصناعات الاستخراجية الذي ارتفعت مساهمته إلى نحو ٢٣ بالمائة.

دعوة لدعم المرأة مصرفياً لبناء مشاريع وطنية صغيرة

سناء النقاش

لفت انتباهنا خبر اقتصادي من ابو ظبي يقول ان الشيخة فاطمة بنت مبارك قرينة رئيس الدولة قد افتتحت مصرفين للسيدات ويعمل بهما طاقم من المواطنات اللاتي تم تدريبهن بشكل متطور في الميدان المصرفي بما يؤمن احترام خصوصية المرأة وراحتها لتشجيع سيدات الاعمال على تطوير مشاريعهن بقروض خاصة للعمل في مختلف المجالات الاقتصادية في الدولة.وفي الخبر تفاصيل اخرى عن التسهيلات المقدمة لسيدات الاعمال والمواطنات العاديات الراغبات في البدء بتنفيذ اعمال صغيرة لدعمها وقد تتحول في يوم ما الى مشاريع كبيرة..

كل هذا مفيد ومفرح على صعيد المرأة العربية ولكن السؤال الذي يقفز الى الذهن وبسرعة هو ماذا قدمت المصارف العراقية سواء كانت المصارف التي تتعامل مع جميع المواطنين كمصرفي الرشيد والرافدين والمصارف المتخصصة الاخرى للمرأة سيدة الاعمال بشكل خاص سواء كانت المصرف الصناعي او المصرف الزراعي او بنك الاستثمار ومصرف بغداد ومصرف نينوى؟ ماذا قدمت هذه البنوك الحكومية والبنوك التابعة للقطاع الخاص للمرأة العراقية؟

وما التسهيلات التي تقدم لها في حالة وجود دراسة جدوى مشروع اقتصادي او البدء باعمال حتى ولو بورشة نسائية بسيطة؟ولا نتوقف بالسؤال عند هذه المصارف بل نسأل الاتحادات النسائية والحركات النسائية التي تجاوز عددها الـ٧٣ حركة والتي تجمع بعضها في تسميات جديدة كالرابطة والشبكة وغيرها؟

ماذا قدمت للمرأة في الجانب الاقتصادي اذ ان ما رايناه هو نشاط وحركة واسعة لاسقاط القرار ١٣٧ لمجلس الحكم الخاص بقانون الاحوال الشخصية وبعد الغاء القرار خمدت جذوة النار ولم نسمع شيئاً ذا بال، النساء العاملات في مجال التجارة والصناعة لهنّ مطالبهنّ والدعوة هنا للبنوك لتضييف هؤلاء النسوة والتباحث معهن حول المواد القانونية المصرفية التي يمكن أن تستحدث او تطور من اجل دعم مشاريع المرأة ودفع سيدة الاعمال على الطريق الاقتصادي الصحيح ولضمان الارباح وزج أكبر عدد من اليد العاملة في مشاريع صغيرة بدلاً من بقائها في الفراغ والبطالة والقلق والشعور باللاجدوى.انها دعوة لايجاد اقسام خاصة للنساء في المصارف تقدم الخدمات المصرفية والمالية للمواطنات وسيدات الاعمال من الحاسبات البنكية.

الى تحويل شراء سيارة او المنزل ومن الاستثمارات المالية الى مساعدة سيدات الاعمال في مشروعاتهن الخاصة.انها دعوة الى استثمار طاقات النساء القادرات على العمل والعطاء ومن صاحبات الشهادات العليا من النسبة العددية للسكان، والتي تصل الى ٦٠٪ ومن صاحبات الافكار الناجحة والمتخصصات بالاقتصاد ومن يملكن الرغبة والقوة والطموح ورأسمال المرأة مع الرجل تبني الوطن وترسي داعائم اقتصاد وطني متين.

مطالبة عراقية بفض التعويضات المستقطعة من عائدات النفط

توجه وفد عراقي إلى الأمم المتحدة للمطالبة بالسيطرة الكاملة على عائدات البلاد من النفط وخفض تعويضات الحرب المفروضة على العراق. وقال حامد البياتي نائب وزير الخارجية العراقي لرويترز (يجب أن تكون للعراق كلمة في قرار الأمم المتحدة القادم).

وأضاف (سنتفاوض على أساس أن العراق لا بد أن يكون مسؤولاً بالكامل عن ثرواته الطبيعية وإن الخمسة بالمئة من عائدات النفط التي ندفعها يجب أن تخفض (مشيراً إلى التعويضات التي يدفعها العراق بسبب غزوه الكويت عام ١٩٩٠. ودفع العراق نحو ٢٠ مليار دولار من التعويضات التي تقدر بحوالي ٣٠٠ مليار دولار. وقبل عام خفض قرار للأمم المتحدة النسبة المستقطعة من عائدات النفط من ١٥٪ إلى ٥٪.

وقال البياتي إنه لا ينبغي أن يتحمل العراق الآن مسؤولية الحروب التي شنها صدام حسين إذ لم يكن للشعب رأي فيها بل عانى منها ودفع ما فيه الكفاية بالفعل. وقبل ستة أسابيع من الموعد المحدد لتسليم السيادة للعراقيين رسمياً قال البياتي (يسعى العراق لإلغاء الديون والتعويضات التي تسبب فيها صدام. وستتعرض الحكومة القادمة ذات السيادة لضغوط داخلية لتفعل هذا الشيء).

ويقول مسؤولون عراقيون أن التعويضات التي يستحق معظمها الكويت والسعودية غير عادلة وأن الدولتين استفادتا من انتاج كميات اكبر من النفط عندما حظر على العراق تصدير أي كميات في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦.وقبل حرب الخليج في عام ١٩٩٠ كان العراق يصدر ٣,٢ ملايين برميل يومياً غير أن الصادرات انخفضت الآن إلى ١,٨ مليون برميل يومياً فيما أدى الحظر الاقتصادي الذي فرض على العراق إلى تقليص قدرة البلاد في الحفاظ على البنية الأساسية لقطاع النفط.

الشركات اللبنانية تنقل صدارة العائدين إلى أسواق العراق

قال وزير المالية العراقي كامل الكيلاني أن الأسواق العراقية، فتحت أمام الاستثمارات الخارجية العربية والدولية، وإنها تستقطب مشاريعا، ورجال اعمال بنسبة مقبولة على الرغم من الظروف الأمنية السائدة، موضحاً إن الشركات اللبنانية تحتل المرتبة الاولى على هذا الصعيد.

واكد الكيلاني على هامش مؤتمر الاصلاح المالي في الدول العربية والشرق الادنى في بيروت، أن لبنان تعهد باعادة الارصدة العراقية المودعة لدى المصارف اللبنانية، والتي تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار، وأن الحكومة العراقية المؤقتة ستعيد إلى الصناعيين اللبنانيين كامل مستحقاتهم من جراء العقود التي وقعوا عليها مع النظام السابق من ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء، ولم تنفذ.

واوضح وزير المالية العراقي أن لجنة لبنانية تشكلت، كانت ستجتمع مع السلطات العراقية المختصة منذ شهر تقريباً، للبحث في تحديد قيمة الاموال العائدة للصناعيين اللبنانيين، تأشير سبل استرداد الارصدة العراقية، لكن الاجتماع لم يعقد بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في

تقرير دولي

تحسن فرص العمل في الولايات المتحدة

شهدت أرقام الوظائف في الولايات المتحدة ارتفاعاً كبيراً، حيث أضيفت ٣٠٨ آلاف وظيفة إلى سوق العمل في شهر آذار وهو رقم يمثل ثلاثة أضعاف ما كان متوقعاً.وهذا أكبر ارتفاع شهري يحدث منذ شهر نيسان ٢٠٠٠ ويمكن أن تعزز موقف الرئيس بوش في الانتخابات الرئاسية القادمة.

واحتل قطاع الخدمات المركز الأول من حيث عدد الوظائف التي أضيفت حيث بلغت ٢٣٠ ألف وظيفة تلاه قطاع البناء (٧١ ألف وظيفة) وقطاع البيع بالتجزئة (٤٧ ألف وظيفة).

ولم يشهد قطاع التصنيع أي تغير، ولكنه لم يشهد أيضاً أي حالات إلغاء وظائف للمرة الأولى منذ ٤٣ شهراً على التوالي.

وكان لهذه الأرقام أثر قوي على البورصة، حيث ارتفع مؤشر ناسداك بنسبة ١,٦٥٪ ووصل إلى ٢٠٤٨,٢٩ بارتفاع ٣٣,٢٨ نقطة فيما ارتفع مؤشر داو جونز بنسبة ١,٠٨٪ ووصل إلى ١٠٤٨,٤ بارتفاع ١١٢,١ نقطة.

وكانت التوقعات تشير إلى احتمال زيادة الوظائف في آذار ما بين ١٠٣ ألف إلى ١٢٠ ألف وظيفة، مقارنة بإحدى وعشرين وظيفة أضيفت في شهر شباط.وقال كريس لو من مؤسسة أف تي أن إن الارتفاع الكبير في أعداد الوظائف في قطاع الخدمات علامات مشجعة.

ويضيف: (كان التركيز على إيجاد الوظائف، واعتقد إن هذا سيعطي بوش دفعة قوية. وهذا يحدث عادة بعد فترات الركود، ولكنه تأخر لنحو عام).

ويقول خبراء اقتصاديون إنه يجب أن يستمر ارتفاع أعداد الوظائف بنفس الوتيرة لعدة أشهر حتى يتم التأكد من أن الأمر مستمر.

وأضيفت ٤٢ ألف وظيفة في القطاع المهني وقطاع الأعمال و٣٩ ألف وظيفة إلى قطاعي التعليم والصحة و٢٨ ألف وظيفة إلى قطاع الفندقة و٣١ ألف وظيفة إلى القطاع الحكومي.

وفي نفس الوقت ارتفع معدل البطالة الامريكي إلى ٥,٧٪ مقارنة بشهر شباط ٥,٦٪.

وشهد الاقتصاد الامريكي نمواً قوياً خلال الربعين الأخيرين عام ٢٠٠٣ بنسبة النمو ٤٪.

لكن الفشل في توفير الكثير من الوظائف حتى الآن تسبب في نقاش سياسي ساخن حول أثر التجارة والتعاقدات الخارجية.

واتهم جون كيري المرشح الديمقراطي في انتخابات الرئاسة إدارة الرئيس بوش بتشجيع الشركات الامريكية على نقل الوظائف إلى الخارج.

لكن كثيراً من الخبراء الاقتصاديين يقولون إن إيجاد الوظائف في الخارج يفيد الاقتصاد الامريكي عن طريق تخفيض الاسعار مما يزيد من

تراجع محدود لسعر النفط

انخفضت اسعار النفط من أعلى مستوياتها في ٢١ عاماً، غير أن المحللين قالوا إن ارتفاع الطلب على الوقود واقبال صناديق التحوط على شراء النفط من المرجح أن يبقي اسعار الخام الامريكي فوق ٤٠ دولاراً في الوقت الحالي. وانخفض سعر النفط الخام الامريكي الخفيف ٣٥ سنتاً إلى ٤١,٢٠ دولارا للبرميل بعد أن بلغ ٤١,٨٥ دولارا للبرميل نهاية الاسبوع وهو أعلى سعر منذ بدأت بورصة نيويورك التجارية نايمكس التعاملات في العقد عام ١٩٨٣. وانخفض سعر العقود الآجلة لنفط خام مزيج برنت بورصة البترول الدولية بلندن ٣٨ سنتاً إلى ٣٧,٥٣ دولارا.

وألقى النمو الاقتصادي العالمي القوي وانخفاض مخزونات النفط في الغرب شكوكاً على قدرة المنتجين والمصافي على زيادة الانتاج لتلبية الطلب خاصة في الولايات المتحدة حيث يبلغ الطلب ذروته في موسم السفر في العطلات الصيفية.

وقال تيتسور ايموري كبير محللي السلع الاولية في ميتسوي بوسان فيوتشرز في طوكيو (لم يتغير ميزان العرض والطلب. الطلب قوي وليس هناك سوى مجال ضيق جداً لزيادة الانتاج. الوضع في السوق خطير). وتزامن ذلك مع عوامل اضافية مثل امكانية تعثر الامدادات المقبلة من الشرق الاوسط مما دفع صناديق التحوط لشراء النفط بكميات كبيرة ليرتفع الخام الاميركي بنسبة ٢٧ في المائة هذا العام وارتفعت اسعار البنزين نحو ٥٠ في المائة منذ نهاية ٢٠٠٣.

وقالت محللون ان مديري صناديق التحوط ينظرون لسوق النفط على أنه استثمار طويل الاجل، وليس مجرد مكان لتحقيق مكسب سريع. وزاد من قوة الاقبال على سوق النفط اسعار الفائدة الاميركية المنخفضة وضعف مؤشرات الاسهم وهبوط الدولار مما يحد من اقبال المستثمرين. من جهة اخرى، توقعت منظمة أوبك في تقريرها الشهري عن سوق النفط أن ينمو الطلب بنحو ١,٩ مليون برميل يومياً في الربع الثالث من العام بفضل النمو الاقتصادي القوي.

وقال اوبك (يبدو أنه من غير المرجح أن تكون قوة الدفع القوية الحالية للاقتصاد الدولي قد تقلصت كثيراً بسبب مثل هذه الزيادة المحدودة لأسعار النفط الحقيقية).

وتابعت (من الآن فصاعداً ننظر لمصدر محتمل للمصاعب ولكن السعر الحقيقي للنفط في نفس النطاق الذي كان به من قبل).

ويستخدم الوزراء تقرير أمانة أوبك كجزء من حساباتهم لسياسة الانتاج، وتجتمع المنظمة بشكل غير رسمي في وقت لاحق من هذا الاسبوع على هامش مؤتمر في امستردام. ويجتمع الوزراء رسمياً في الثالث من (حزيران) في بيروت.